مشروع الشرق الأوسط الكبير

* مقدمة

أثار طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي صاغته الولايات المتحدة الأمريكية وقدمته لقمة الدول الصناعية الكبري في (2002م) جدلاً عنيفاً حول محتوياته وموجهاته داخل دول المنطقة عموماً لا سيما الدول العربية التي تباينات مواقفها الرسمية مع مواقفها الشعبية بالرؤية لمحتويات المشروع من الزاوية الإستعمارية فيما رأت فيه فئات عديدة خارج الأطر الرسمية لتلك الدول بأنه يمثل مخرج من النفق المظلم لشعوب وحكومات تلك المنطقة.

* ما هو المقصود بالشرق الأوسط الكبير ؟؟؟

في البدء يستوجب علينا التحديد الواضح للشرق الأوسط الكبير المقصود والمعني بالمشروع. فطبقاً للمشروع الشرق الأوسطي فإن الشرق الأوسط الكبير يشمل كل دول الحغرافية التي تعرف بالدول العربية سواءاً الممتدة داخل القارة الأسيوية أو الإفريقية بالإضافة لإسرائيل وتركيا وإيران وأفغنستان وباكستان.

* منطلقات مشروع الشرق الأوسطي

الفرضيات الرئيسية التي انطلق منها منظروا المشروع تقوم علي مجموعة حقائق تتمثل في أن منطقة الشرق الأوسط الكبير تمثل تحدياً وفرصة فريدة للمجتمع الدولي، ويمثل تهديد للمصالح الوطنية لكل أعضاء مجموعة الدولة الصناعية الكبري في العالم المعروفة بمجموعة الثمانية والتي تضم (الولايات المتحدة الأمريكية- اليابان- فرنسا- بيرطانيا- ألمانيا- كندا – إيطاليا وروسيا) سيما في ظل مساهمة وتأثير ثلاث نواقض أشار إليها الكتاب العرب في تقريري الأمم المتحدة حول التنمية اللشرية العربية لعامي 2002م و2003م والمتمثلة في قضايا (الحرية، والمعرفة، وتمكين النساء). ويري منظروا المشروع أن تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة، سيسهم في زيادة (التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة) إنطلقاً من الإحصائيات الخاصة بوضع دول وشعوب الشرق الأوسط الكبير التي يصفها (المشروع) بأنها (مثيرة للفزع وتدعو للقلق) فمثلاً يقل مجموع إجمالي الدخل لبلدان الجامعة العربية الـ (22) من إجمالي دخل إسبانيا، تبلغ نسية الأمية من العرب البالغين والذين يبلغ تعدداهم حوالي 65 مليون شخص حوالي 40% تشكل النساء ثلثي هذا العدد. وبحلول عام 2010م سيدخل أكثر من 50 مليوناً من الشباب سوق العمل، أما في عام 2020م فسيدخله حوالي 100 مليون مما يحتم ضرور خلق ما لا يقل عن 6 ملايين وظيفة جديدة لامتصاص الوافدين الجدد إلى سوق العمل، أما في ظل إستمرار معدلات الحالية للبطالة، فسيبلغ معدل البطالة (25) مليوناً في المنطقة بحلول 2010م. ويعيش ثلث قاطنين دول الشرق الأوسط الكبير علي أقل من دولارين في اليوم ويستوجب تحسين المعيشة بدول المنطقة زيادة معدالات النمو أكثر من مستواها الحالي التي تتراوح ما بين دون 3% إلي 6%. تبلغ نسبة سكان المنطقة الذين يمكنهم استخدام الانترنت (6.1%) وهو أقل رقم في أي منطقة بالعالم بما في ذلك بلدان إفريقيا وجنوب الصحراء الكبري وتشغر المرأة في الهيئات البرلمانية بالدول العربية (5.3%) بالمقارنة مع (4.8%) في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفقاً لتقرير التنمية البشرية العربية للعام 2002م فقد أبدي حوالي (51%) من الشبان العرب الأكبر سناً عن رغبتهم في الهجرة إلى بلدان أخرى، والهدف المفضل لديهم هو البلدان الأوروبية.

يري منظروا مشروع (الشرق الأوسط الكبير) أن تلك الإحصائيات توضح بجلاء بأن منطقة دول الشرق الأوسط الكبير تقف عند مفترق طرق، ويمثل إستمرار سير المنطقة في نفس مسارها تهديداً مباشراً

لاستقرار المنطقة، وللمصالح المشتركة لأعضاء مجموعة الثمانية بإعتبارها ستكون مورد دائم ومتزايد للشباب المفتقرين إلى مستويات لائقة من العمل والتعليم والمحرومين من حقوقهم السياسية.
إن البديل والمخرج لدول المنطقة – والذي يعني ضمنياً وقاية وحماية لمصالح دول الثمانية-يتمثل في الاستجابة لنداءات ودعاوي الاصلاح التي يرددها نشطاء وأكاديميون والقطاع الخاص في أرجاء المنطقة التي وردت في تقرير التنمية البشرية العربية بانتهاج طريق الإصلاح. ويري منظروا مشروع الشرق الأوسط أن أبرز التحولات الايجابية التي تدفع في سبيل خطوات الاصلاح تتمثل في استجابة بعض الزعماء في الشرق الأوسط الكبير بالفعل لتلك النداءات واتخاذهم لخطوات في اتجاه الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي وتأييد بلدان مجموعة الثماني هذه الجهود بمبادراتها الخاصة للإصلاح في منطقة الشرق الأوسط بالاضافة (للشراكة الأوروبية – المتوسطية) و(مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط) وجهود إعادة الإعمار المتعددة الأطراف في أفغانستان والعراق معززاً بالتزام مجموعة الثماني بالإصلاح والتي مثلت في مجملها بالاضافة لتحرير أفغانستان والعراق من نظامين قمعيين ونشوء نبضات ديموقراطية في أرجاء المنطقة بمجموعها فرصة تاريخية لمجموعة الثماني لانفاذ وإقرار وتبني مشروع إصلاح لمنطقة وأنظمة وشعوب دول الشرق الأوسط الكبير.

* الإصلاح في منظور المشروع الشرق أوسطي

يوضح مشروع الشرق الأوسط الكبير – المشروع الشرق أوسطي- أنه يستوجب علي مجموعة الثمانية أن تصوغ شراكة بعيدة المدى مع قادة الإصلاح في الشرق الأوسط الكبير، وتطلق رداً منسّقاً لتشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. ويقترح المشروع أن تولي المجموعة أولوية إصلاحية تقوم بمعالجة النواقص التي حددها تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية عبر العمل في ثلاث محاور رئيسية وهي (تشجيع الديموقراطية والحكم الصالح) و(بناء مجتمع معرفي) و(توسيع الفرص الاقتصادية) حيث تتفرع هذه المحار الرئيسية لمحاور جزئية. هذه المحاور تعتبر المدخل الرئيسي لانجاز تنمية جذرية ومستدامة في أنظمة وشعوب دول منطقة الشرق الأوسط الكبير بحيث تشكل الديموقراطية والحكم الصالح (الإطار الذي تتحقق داخله التنمية) فيما يمثل الأفراد الذين يتمتعون بتعليم جيد (أدوات التنمية) أما المبادرة في مجال الأعمال فهي (ماكينة التنمية).

* محور تشجيع الديموقراطية والحكم الصالح

تعتبر الديموقراطية والحرية ضروريتان لازدهار المبادرة الفردية، لكنهما مفقودتان إلى حد بعيد في أرجاء الشرق الأوسط الكبير ووفقاً لتقرير (فريدوم هاوس) للعام 2003م كانت إسرائيل البلد الوحيد في الشرق الأوسط الكبير الذي صُنّف بأنه (حر) فيما ووصفت أربعة بلدان أخرى فقط بأنها (حرة جزئياً)، وأقر تقرير التنمية البشرية الصادر في 2002م بوجد فجوة كبيرة بين البلدان العربية والمناطق الأخرى على صعيد الحكم القائم على المشاركة وهذا النقص في الحرية يضعف التنمية البشرية ويمثل أحد التجليات الأكثر إيلاما للتخلف في التنمية السياسية. ولفت تقرير التنمية البشرية العربية إلى أنه من بين سبع مناطق في العالم، حصلت البلدان العربية على أدنى درجة في الحرية في أواخر التسعينات. وأدرجت قواعد البيانات التي تقيس (التعبير عن الرأي والمساءلة) المنطقة العربية في المرتبة الأدنى في العالم. بالإضافة إلى ذلك، لا يتقدم العالم العربي إلا على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على صعيد تمكين النساء.
لكن الأمر المثير للدهشة فعلياً هو أن تلك المؤشرات التي يمكن أن توصف بالاحباط لا تنسجم إطلاقا مع الرغبات التي يعبّر عنها سكان المنطقة، حيث أفاد تقرير التنمية البشرية العربية للعام 2003، على سبيل المثال، تصدّر العرب لائحة من يؤيد، في أرجاء العالم، الرأي القائل بان (الديموقراطية افضل من أي شكل آخر للحكم)، وعبّروا عن أعلى مستوى لرفض الحكم الاستبدادي.
هذه المعطيات جعلت مشروع الشرق أوسطي يقترح أن تظهر دول مجموعة الثمانية تأيدها للإصلاح الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط الكبير من خلال التزامها بدعم وترسيخ الديمقراطية والحكم الصالح عبر تنفيذ مقترحات المبادرات الأتية :-

(1) مبادرة الانتخابات الحرة

تقوم مجموعة الثماني بالتعاون مع البلدان التي تظهر استعداداً جدياً لإجراء انتخابات حرة ومنصفة، عبر تقديم مساعدات فاعله مساعدات لمرحلة ما قبل الانتخابات عبر تقديم مساعدات تقنية لإنشاء أو تعزيز لجان انتخابية مستقلة لمراقبة الانتخابات والاستجابة للشكاوى وتسلم التقارير عبر تبادل الزيارات أو الندوات و تقديم مساعدات تقنية لتسجيل الناخبين والتربية المدنية للحكومات التي تطلب ذلك، مع تركيز خاص على الناخبات.

(2) الزيارات المتبادلة والتدريب على الصعيد البرلماني

رعاية مجموعة الثماني لتبادل زيارات لأعضاء البرلمانات من أجل تعزيز دور البرلمانات في دمقرطة البلدان، مع تركيز الاهتمام على صوغ التشريعات وتطبيق الإصلاح التشريعي والقانوني وتمثيل الناخبين.

(3) المعاهد النسائية للتدريب على القيادة

العمل علي زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية حيث تشغل النساء (5.3%) فقط من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية عليه فإن مجموعة الثماني ستقوم برعاية معاهد تدريب خاصة بالنساء أو إنشاء منظمة غير حكومية تختص بتقديم التدريبي القيادي للنساء المهتمات بالمشاركة في التنافس الانتخابي على مواقع في الحكم مع إمكانية تجمع تلك المعاهد بين قياديات من بلدان مجموعة الثماني وقياديات من دول المنطقة.

(4) توفير المساعدة القانونية للمواطنيين العاديين

قامت كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي في وقت سابق بتنفيذ مبادرات كثيرة لتشجيع الإصلاح القانوني والقضائي، إلا إن معظمها تم تطبيقه علي المستوى الوطني في مجالات كالتدريب القضائي والإدارة القضائية وإصلاح النظام القانوني.

ولإكمال هذه الجهود يقترح أن تقوم مجموعة الثماني في الشروع في بدأ التحسس الحقيقي للعدالة بالعمل من أجل بتركيز الانتباه على مستوى الناس العاديين في المجتمع ويتم ذلك عبر إنشاء وتمويل مراكز تمكن للأفراد من الحصول علي المشورة القانونية بشأن القانون المدني أو الجنائي أو الشريعة والاتصال بمحامي الدفاع. وتعتبر تلك الإجراءات المذكورة أنفاً غير مألوفة إلى حد كبير في المنطقة مع إمكانية كما إرتباط تلك المراكز بكليات الحقوق والقانون في المنطقة أو الدولة المعنية.

(5) مبادرة وسائل الإعلام المستقلة

اشار تقرير التنمية البشرية العربية إلى وجود أقل من (53) صحيفة لكل (ألف) مواطن عربي بالمقارنة مع (285) صحيفة لكل (ألف) شخص في البلدان المتطورة، كما أن الصحف العربية التي يتم تداولها تميل إلى أن تكون ذات نوعية رديئة. أما البرامج التلفزيونية بالمنطقة فتعود ملكيتها للدولة أو تخضع لسيطرتها وتفتقر البرامج إلى التقارير ذات الطابع التحليلي والتحقيقي. هذه الأوضاع قادت إلي حد من المعلومات المتوافرة للجمهور وغياب اهتمام الجمهور وتفاعله مع وسائل الإعلام. ولمعالجة ذلك، يمكن لمجموعة الثماني أن تدفع نحو تطوير وتفعيل وسائل الإعلام عبر رعايتها لبرنامج زيارات متبادلة بين الصحافيين في وسائل الإعلام المطبوعة والإذاعية ورعاية برامج تدريب لصحافيين مستقلين وتقديم زمالات دراسية للطلاب كي يداوموا في مدارس للصحافة في المنطقة أو خارج البلاد، بالإضافة لتمويل برامج لإيفاد صحافيين أو أساتذة الصحافة لتنظيم ندوات تدريب بشأن قضايا مثل تغطية الانتخابات أو قضاء فصل دراسي في التدريس في مدارس بالمنطقة.

(6) الجهود المتعلقة بالشفافية ومكافحة الفساد

أصبح الفساد متأصلاً في الكثير من بلدان الشرق الأوسط الكبير ويعتبر وفقاً للبنك الدولي (العقبة المنفردة الأكبر في وجه التنمية)، وعليه فإن مجموعة الثمانية عليها العمل علي تشجيع وتبني مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد الخاصة بمجموعة الثماني والدعم العلني لمبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية / برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الشرق الأوسط - شمال أفريقيا، التي يناقش من خلالها رؤساء الحكومات والمانحون والمنظمات غير حكومية الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد وتعزيز خضوع الحكومة للمساءلة مع إمكانية إطلاق دول المجموعة لبرنامج أو أكثر من البرامج التجريبية المتعلقة بالشفافية للمجموعة في المنطقة.

(7) المجتمع المدني

من الضرورة الإشارة بأن العملية الإصلاحية في اي مجتمع ما هي تسنبط قواها الدافعة من داخل مجتمعاتها، ووفقاً لذلك فإن أفضل السبل التي يمكن من خلالها دعم وتشجيع عملية الإصلاح في المنطقة الشرق الأوسطية تتم عبر المنظمات التمثيلية، الأمر الذي يستوجب تقديم مجموعة الثماني التشجيع اللازم لتطوير منظمات المجتمع المدني الفاعلة بالمنطقة عبر تشجيعها لحكومات المنطقة بالسماح لمنظمات المجتمع المدني، ومن ضمنها المنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الإنسان ووسائل الإعلام، على أن تعمل بحرية من دون مضايقة أو تقييدات، وعبر زيادة التمويل المباشر للمنظمات المهتمة بالديموقراطية وحقوق الإنسان ووسائل الإعلام والنساء وغيرها من المنظمات غير الحكومية في المنطقة وزيادة تمويل المنظمات المحلية بتقديم التدريب في شأن كيفية وضع برنامج والتأثير على الحكومة وتطوير استراتيجيات خاصة بوسائل الإعلام والناس العاديين لكسب التأييد لزيادة القدرة التقنية للمنظمات غير الحكومية في المنطقة مع إمكانية تبادل الزيارات وإنشاء شبكات إقليمية. وفي ذات الإطار يمكن أن تقوم دول مجموعة الثمانية بتمويل منظمة غير حكومية تجمع بين خبراء قانونيين أو خبراء إعلاميين من المنطقة وتختص بصياغة تقويمات سنوية للجهود المبذولة في المنطقة في مجالات الإصلاح القضائي أو حرية وسائل الإعلام في المنطقة.

* محور بناء المجتمع المعرفي

في ظل العالم الذي يتسم بعولمة مكثفة فإن المعرفة تمثل الطريق إلى التنمية والانعتاق، وعلي الرغم من أن منطقة الشرق الأوسط الكبير كانت في وقت مضى مهد الاكتشاف العلمي والمعرفة، إلى حد بعيد لكنها أخفقت في مواكبة العالم الحالي ذي التوجه المعرفي. وتشكل الفجوة المعرفية التي تعانيها المنطقة ونزف الأدمغة المتواصل تحدياً لآفاق التنمية فيها. ويمثل ما تنتجه البلدان العربية من الكتب سوى (1.1%) من الإجمالي العالمي تشكل الكتب الدينية أكثر من (15%) منها فيما يبلغ عدد الكتب المترجمة إلى اللغة اليونانية - التي لا ينطق بها سوى 11 مليون شخص - خمسة أضعاف ما يترجم إلى اللغة العربية ويهاجر حوالي ربع كل خريجي الجامعات وتستورد التكنولوجيا إلى حد كبير.

وبالاستناد على الجهود التي تبذل بالفعل في المنطقة اقترح المشروع أن تتفدم مجموعة دول الثماني بمساعدات لمعالجة تحديات التعليم في المنطقة ومساعدة الطلاب على اكتساب المهارات الضرورية للنجاح في السوق المعولمة العصرية عبر تنفيذ المقترحات الأتية :-

(1) مبادرة التعليم الأساسي

تبني مجموعة الثماني مبادرة للتعليم الأولي في منطقة الشرق الأوسط الكبرى مع استصحابها لمقدار النقص والتراجع في التمويل الحكومي للتعليم الأساسي بسبب تزايد الإقبال على التعليم المتوافق مع الضغوط السكانية، بالاضافة لوجود اعتبارات ثقافية تقيّد تعليم البنات. وتقوم علي العناصر الأتية :-

(1-1) مكافحة الأمية

يعاني 65 مليوناً من الراشدين بدول المنطقة من الأمية وستعمل مبادرة دول الثماني لمكافحة ومحاربة الأمية بالمنطقة للتكامل مع برنامج الأمم المتحدة في عام 2003م تحت مسمي (برنامج عقد مكافحة الأمية) تحت شعار (محو الأمية كحرية) لإنتاج جيل متحرر من الأمية في الشرق الأوسط خلال العقد المقبل، مع السعي الى خفض نسبة الأمية في المنطقة إلى النصف بحلول 2010م مع التركيز علي النساء والبنات والعمل على محو الأمية بين الراشدين وتدريبهم من خلال برامج متنوعة، من مناهج تدريس على الإنترنت إلى تدريب المعلمين.

(1-2) فرق محو الأمية

أعلنت منظمة اليونسكو إطلاق برنامجها (التعليم للجميع) الذي يهدف لإعداد (فرق محو الأمية) والتي سيبلغ تعددها بحلول 2008م مائة ألف معلم. وستقوم دول مجموعة الثماني بإنشاء وتوسيع معاهد تدريب المعلمين لتحسين مستوي الكتابة والقراءة مع التركيز الخاص علي النساء ومعلمات المدارس والمختصات بالتعليم لتدريب النساء علي مهنة التعليم في الدول التي تحرم الذكور من تعليم الإناث حتي يتثني تعليم البنات القراءة وتوفير التعليم الأولي لهن.

(1-3) الكتب التعليمية

تعاني المنطقة من نقص مهم في ترجمة الكتب الأساسية في الفلسفة والأدب وعلم الاجتماع وعلوم الطبيعة أما مكتبات الجامعات فهي تعيش حالة مؤسفة وفقاً لما أورده تقرير التنمية البشرية العربية، ولذلك فإن مجموعة الثمانية ستعمل علي تمويل برامج ترجمة المؤلفات الكلاسيكية في الفلسفة والأداب وعلوم الاجتماع وعلوم الطبيعة ويمكن أن تتم إعادة نشر الكتب الكلاسيكية العربية الخارجة عن التداول حالياً بالاتفاق مع الدول أو دور النشر لطباعتها كشراكة بين القطاعين العام والخاص والتبرع بها إلى المدارس والجامعات والمكتبات العامة المحلية.

(1-4) مبادرة مدارس الاكتشاف

مدارس الاكتشاف حيث يتم استعمال التكنولوجيا المتقدمة ومناهج التعليم الحديثة وتعمل مجموعة الثماني من أجل توسيع هذه الفكرة ونقلها إلى دول أخرى في المنطقة عن طريق تمويله ومنح ضمانات تشجعية للقطاع الخاص لتمويله حيث بدأت المملكة الأردنية في تنفيذ المبادرة الخاصة بمدراس الاكتشاف.

(1-5) إصلاح التعليم

تنظيم (قمة الشرق الأوسط لإصلاح التعليم) برعاية (المبادرة الأمريكية للشراكة في الشرق الأوسط كملتقى لتيارات الرأي العام المتطلعة إلى الإصلاح والقطاع الخاص وقادة الهيئات المدنية والاجتماعية في المنطقة ونظرائهم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، لتحديد المواقع والمواضيع التي تتطلب المعالجة، والتباحث في سبل التغلب على النواقص في حقل التعليم.

(2) مبادرة التعليم في الإنترنت

من الضروري تماماً تجسير (الهوة الكومبيوترية) بين المنطقة التي تحتل المستوى الأدنى من حيث التواصل مع الإنترنت وبقية العالم نظراً إلى تزايد المعلومات المودعة على الإنترنت وأهمية الإنترنت بالنسبة للتعليم والمتاجرة عبر إطلاق دول مجموعة الثماني شراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير الاتصال الكومبيوتري أو توسيعه في إنحاء المنطقة، وأيضاً بين المدن والريف داخل البلد الواحد وربما يكون من المناسب أكثر لبعض المناطق توفير الكومبيوترات في مكاتب البريد مثلما يحصل في بلدات وقرى روسيا بالتركيز أولاً على بلدان الشرق الأوسط الأقل استخداما للكومبيوتر والمتمثلة في دول (العراق، أفغانستان، باكستان، اليمن، سورية، ليبيا، الجزائر، مصر، المغرب) بالاضافة للسعي ضمن الإمكانات المالية لتوفير الاتصال بالكومبيوتر إلى اكثر ما يمكن من المدارس ومكاتب البريد وانفاذ مبادرة لتجهيز المدارس بالكومبيوتر وربطها (بمبادرة فرق محو الأمية) وإمكانية أن قيام مدرسي

المعاهد بتدريب المعلمين المحليين على تطوير مناهج دراسية ووضعها على الإنترنت واتاحته للمعلمين والطلبة علي أن يتولى القطاع الخاص توفير معدات هذا المشروع.

(3) مبادرة تدريس إدارة الأعمال

من الضرورة تحسين مستوى إدارة الأعمال في عموم المنطقة إقامة الشراكات بين مدارس الأعمال في دول مجموعة الثماني والمعاهد التعليمية الجامعات والمعاهد المتخصصة في المنطقة عبر تمويل هيئة التعليم والمواد التعليمية في هذه المعاهد المشتركة، التي تمتد برامجها من دورة تدريبية لمدة سنة للخريجين إلى دورات قصيرة تدور على مواضيع محددة، مثل إعداد خطط العمل للشركات أو استراتيجيات التسويق وربما يمثل معهد البحرين للمصارف والمال أحد النماذج لأنواع تلك المعاهد كمؤسسة مديرها أمريكي ولها علاقة شراكة مع عدد من الجامعات الأمريكية.

* محور توسيع الفرص الاقتصادية

يتطلب تجسير الهوة الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير تحولات اقتصادية تشبه في مداها تلك الذي عملت به الدول الشيوعية سابقاً في أوروبا الشرقية.

ويمثل إطلاق قدرات القطاع الخاص في المنطقة لا سيما مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تشكل المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وتفضي لخلق فرص للعمل كما أن نمو طبقة متمرسة في مجال الأعمال يمثل عنصراً مهماً لنمو الديموقراطية والحرية ولتحقيق تلك الأهداف يقترح المشروع الشرق أووسطي علي مجموعة الثماني القيام بالخطوات التالية :-

(1) مبادرة تمويل النمو

إطلاق مبادرة مالية متكاملة لتقوية فاعلية القطاع المالي التي تمثل العنصر الضروري للتوصل الى نسب أعلى للنمو وخلق فرص العمل من خلال العناصر الأتية :-

(1-1) اقراض المشاريع الصغيرة

يتحصل فقط (5%) علي تمويل المؤسسات المختصة بتمويل المشاريع الصغيرة في المنطقة ولا يتم عموماً تقديم أكثر من (0.7%) من مجموع المال المطلوب في هذا القطاع ولا يزال العاملين فيه يواجهون ثغرات مالية كبيرة ويمكن تلافي هذا النقص من قبل مجموعة الثماني عبر تمويل المشاريع الصغيرة، المقدرة قيمتها الكلية ما بين (400) إلي (500) مليون دولار تدفع علي خمس سنوات والمخصصة لتخلص حوالي (1.2) مليون ناشط اقتصادي من الفقر، 750 ألفا منهم من النساء. يتم التمويل بهدف الربح، خصوصاً للمشاريع التي تقوم بها النساء.

(1-2) مؤسسة المال للشرق الأوسط الكبير

إنشاء مؤسسة علي طراز (مؤسسة المال الدولية) تمولها دول مجموعة الثماني بهدف التوصل إلى تكامل اقتصادي لمجال الأعمال في المنطقة بالمساعدة من خلال تنمية مشاريع الأعمال على المستويين المتوسط والكبير. يتم إدارة تلك المؤسسة المالية عبر مجموعة من قادةال قطاع الخاص لدول مجموعة الثماني كما يتولون تقديم خبراتهم للمنطقة.

(1-3) بنك تنمية الشرق الأوسط الكبير

إنشاء مؤسسة إقليمية للتنمية على غرار (البنك الأوروبي للإعمار والتنمية) يتم تمويلها بواسطة مجموعة الثماني وبمشاركة مقرضين من منطقة الشرق الأوسط الكبير نفسها وتهدف هذه المؤسسة لمساعدة الدول الساعية إلى الإصلاح بتوفير الاحتياجات الأولية للتنمية وتوحيد القدرات المالية لدول المنطقة الأغنى وتركيزها على مشاريع توسيع انتشار التعليم والعناية الصحية والبنى التحتية الرئيسية. ويمكن أن

تكون هذه المؤسسة مدخلاً للمساعدة التكنولوجية واستراتيجيات التنمية لبلدان المنطقة. ويكون معيار اتخاذ قرار الإقراض أو المنح بناءاً علي قدرة البلد المقترض على القيام بإصلاحات ملموسة.

(4-1) الشراكة من أجل نظام مالى أفضل

تقوم مجموعة الثماني عرض مشاركتها في عمليات إصلاح النظم المالية في البلدان المتقدمة في المنطقة بهدف إطلاق حرية الخدمات المالية وتوسيعها في عموم المنطقة بتقديم تشكيلة من المساعدات التقنية والخبرات في مجال الأنظمة المالية مع التركيز على تنفيذ خطط الإصلاح التي تخفض سيطرة الدولة على الخدمات المالية ورفع الحواجز على التعاملات المالية بين الدول وتحديث الخدمات المصرفية وتقديم وتحسين وتوسيع الوسائل المالية الداعمة لاقتصاد السوق وإنشاء الهياكل التنظيمية الداعمة لإطلاق حرية الخدمات المالية لإصلاح الخدمات المالية في المنطقة وتحسين اندماج بلدانها في النظام المالي العالمي.

(2) مبادرة التجارة

باتت الحواجز الجمركية وغير الجمركية هي الشيء المعتاد بين دول المنطقة، أما تجارة الحدود فتعتبر شيئاً نادراً، وتسجل نسب التبادل التجاري المنطقة نسباً متدنية إذ لا تشكل سوي (6%) من كل التجارة العربية وتتعامل معظم بلدان الشرق الأوسط الكبير تجارياً مع بلدان خارج المنطقة، وتوصلت إلى اتفاقات تجارية تفضيلية مع أطراف بعيدة جداً بدلاً من جيرانها. ولذلك فإن مبادرة مجموعة دول الثماني تهدف لتشجيع التجارة في الشرق الأوسط من خلال العناصر الأتية :-

(2-1) انضمام دول المنطقة لمنظمة التجارة الدولية وتسهيل التجارة

تدرس منظمة التجارة الدولية – حينما تم إعداد المشروع في عام 2002م - طلبت انضمام للمنظمة تقدمت بها كل من (الجزائر ولبنان والسعودية) فيما لم تنظر بعد المنظمة في طلبات كل من (أفغانستان وإيران وليبيا وسورية) في الوقت الذي طلبت فيه (العراق) منحها صفة المراقب.

تقوم مبادرة مجموعة الثمانية بالتركيز على انضمام البلدان في المنطقة إلى منظمة التجارة الدولية عبر مرحلتين :-

المراحلة الأولي

تقديم برامج محددة للمساعدة التقنية بتوفير مستشارين يعملون في البلد ذاته في شأن الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية مع تحفيز والتزام واسع من دول جموعة لتشجيع عملية الانضمام بما في ذلك تركيز الاهتمام على تحديد وإزالة الحواجز غير الجمركية وتنتهي هذه المرحلة بإتمام عملية الانضمام لمنظمة التجارة الدولية.

المرحلة الثانية

وهي تشمل مرحلة ما بعد الانضمام بتحويل مركز الاهتمام إلى توقيع التزامات إضافية لمنظمة التجارة الدولية، مثل (لجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية) و(اتفاق مشتريات الحكومة) مع ربط استمرار المساعدة التقنية بتنفيذ هذه الالتزامات الخاصة بمنظمة التجارة الدولية. كما يمكن لهذه المساعدات التقنية أن تربط أيضا ببرنامج على صعيد المنطقة برعاية مجموعة الثماني بشأن التسهيلات والجوانب اللوجستية المتعلقة بالرسوم الجمركية للحد من الحواجز الإدارية والمادية بوجه التبادل التجاري بين بلدان المنطقة.

(2-2) المناطق التجارية

إنشاء مجموعة الثماني لمناطق في الشرق الوسط الكبير للتركيز على تحسين التبادل التجاري في المنطقة والممارسات المتعلقة بالرسوم الجمركية حيث ستتيح هذه المناطق مجموعة متنوعة من الخدمات لدعم النشاط التجاري للقطاع الخاص والصلات بين المشاريع الخاصة بما في ذلك (التسوق من منفذ

واحد) للمستثمرين الأجانب، وصلات مع مكاتب الجمارك لتقليل الوقت الذي يستغرقه إنجاز معاملات النقل، وضوابط موحدة لتسهيل دخول وخروج السلع والخدمات من المنطقة.

(2-3) مناطق رعاية الأعمال

وتقدم دول مجموعة الثماني خبراتها وتساعد على إقامة مناطق محددة خصيصاً في الشرق الأوسط الكبير تتولى تشجيع التعاون الإقليمي في مجالات تصميم وتصنيع وتسويق المنتجات، كما يمكنها أن تعرض منافذ محسّنة إلى أسواقها لهذه المنتجات.

(2-4) منبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير

تنشئ مجموعة الثماني (منبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط) الذي سيجمع مسؤولين كباراً من مجموعة الثماني والشرق الأوسط الكبير مع إمكانية عقد اجتماعات جانبية لمسؤولين وأفراد غير حكوميين من وسط رجال الأعمال لتشجيع التعاون الإقليمي المحسّن ومناقشة القضايا المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي والقضايا اقتصادية إقليمية كالقضايا المالية والتجارية. ويمكن للمنبر أن يستند علي شكل مرن كنموذج (رابطة آسيا- المحيط الهادئ) للتعاون الاقتصادي (أبك).

* الواقع السياسي للمنطقة بعد ما يقارب النصف عقد من الزمان منذ طرح المشروع

ربما تمثل محاورنا السابقة تلخيص كلي لأطروحات المشروع الشرق أوسطي والتي قصدنا أن نسترسل في تفاصيله لأجل دراسة ابعاده السياسية بصورة كلية دون إبتسار. ونجد أنه من الضروري وضع الجانب السياسي من المشروع في ميزان تنفيذ العملي لا سيما ونحن نتناولة الأن بعد ما يقل عن النصف عقد من الزمان بدراسة أوضاع المنطقة التي أستهدفها المشروع والتي تتمثل أبرز ملامحه في الأتي :-

(1) مسار التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في المنطقة

علي الرغم من أن عدد من دول المنطقة شهدت إقامة انتخابات تشريعية بعد غياب لعقود عديدة مثل (العراق وأفغنستان) وانتخابات رئاسية مثلما حدث في مصر لأول مرة والانتخابات البلدية في المملكة العربية السعودية، إلا أنها في مجملها تمثل تغيرات شكلية وغير جذرية بإعتبارها (دمقرطة الأوضاع الدكتاتورية والمختلة) ويكفي هنا أن نشير إلي محصلة التجربة والممارسة الديمقراطية في نموذج الانتخابات الرئاسية المصرية التي شهدت تجاوزات كبيرة لدعم الرئيس المصري الحالي بالاضافة لوضع القيود الدستورية التي تجعل التنافس علي منصب الرئاسة المصرية من المسائل صعبة المنال. إن القضية الرئيسية تبقي هي إجراء تحولات جذرية فعلية في بنية النظم الحاكمة وتحولها لمؤسسات ديمقراطية وحرة بصورة فعلية وليست مظهرية فالجانب الرئيسي في قضية التحولات الديمقراطية بالمنطقة بأنها تغيرات تتم في ظل ثبات المحددات الرئيسية للنظم وتجري تغيرات مظهرية وشكلية.

مشاركة المرأة السياسية في المنطقة لا تزال تشهد تدني مستمر حيث لا تزال دول في المنطقة تنظر لمشاركتها السياسية كقضية ممنوعة وغير قابلة للنقاش عبر توظيف محددي (الدين والعادات) فرغماً عن إقرار دولة كالكويت لحق المرأة في الترشيح والتصويت ومشاركتها في السلطة التنفيذية، عموماً لا يزال تمثيل ومشاركة المرأة علي الصعيد السياسي في دول المنطقة تشهد ثبات في حالة التراجع وانخفاض معدلات المشاركة.

وبنفس المقدار فإن منظمات المجتمع المدني العاملة في داخل حدود عدد كبير من دول المنطقة تشهد محاولات متواصلة من الحكومات للحد من حريتها واستقلاليتها لا سميا تلك الداعية للإصلاح السياسي وربما يصلح نموذجا مركز ابن خلدون ومديره سعد الدين إبراهيم في مصر وقانون العمل الطوعي السوداني لسنة 2005م من النماذج التي تصلح لعكس ضيق أفق حكومات المنطقة وسعيها للحد من فعالية وإستقلالية منظمات المجتمع المدني.

(2) سيادة حكم القانون

لا تزال القوانيين في أرجاء دول عديدة بالمنطقة تؤسس علي أسس تخدم السلطة السياسية بالمنطقة، فالدساتير في عدد كبير من دول المنطقة تخضع لعمليات تقطيع وتفصيل حتي تواكب المتغيرات التي تصاحب التغيرات التي تطرأ علي بنية النظام، وبصورة أدق فإن الدساتير في عدد كبير من دول المنطقة عرضة للتغيير بما يواكب حركة النظام وتغيراتها حيث يستوجب الوضع الطبيعي أن يكون الدستور هو الإطار الحاكم لحركة ومسار النظم والمؤسسات حيث باتت تلك القاعدة منتصبة علي رأسها بدلاً من أرجلها حينما أصبحت حركة النظم وتغيراتها هي (الحاكم والمحدد) للدستور. أما مساحات الحريات المتاحة في دول المنطقة فتأتي في مرتبة متدنية للغاية وهو ما يعكس حقيقة الوضع في تلك المنطقة. أما القوانين الجنائية في المنطقة فمعظمها قائم علي أساس إنتهاك حقوق الإنسان من خلال السلطات الواسعة للأجهزة الظامية والسلطات السياسية التي تحولها لمؤسسات فوق القانون بدلاً عن دورها بإعتبارها أجهزة معنية بتطبيق وسيادة أحكام القانون.

(3) إستقلالية وسائل الإعلام

يعتبر هيمنة مؤسسات الدولة في عدد كبير من دول منطقة الشرق الأوسط الكبير أحد السبل المكملة للسيطرة علي السلطات الثلاثة (التشريعية – التنفيذية والقضائية) وخلاصة تحويل أجهزة الإعلام في تلك المنطقة لنشرة علاقات عامة لصالح أنظمة المنطقة أفضي لتدني نسب متابعة تلك الأجهزة الإعلامية بعد فقدانها لحيز كبير من مصداقيتها وهو المؤشر الفعلي علي فعاليتها وقدرتها علي التعاطي والتأثير علي الرأي العام لا سيما في ظل سيادة واقع البث الإعلامي الحر المفتوح. فلا تزال أجهزة الإعلام بالمنطقة تعاني من وجود خطوط حمراء لا تستطيع تجاوزها فحتي نموذج قناة الجزيرة – التي يعتبرها عدد كبير من المتابعين بالمنطقة الأكثر جراءة بالقياس ببقية القنوات بالمنطقة - تبقي عاجزة عن تجاوز خطوط حمراء غير مسموح لها بتجاوزها كانتقاد الحكومة القطرية، أما الصحف بالمنطقة فتعيش وضع أسوء من القنوات الفضائية بإعتبار أن القنوات قادرة علي إختراق الحواجز رغماً عن أنف السلطات بفضل تطور التكنولجيا الرقمية، حيث تحاصر الصحف بقوانين النشر والطبع وتكون عدد كبير من الصحف عرضه للإيقاف الإعتباطي ودون أي مسوغات قانونية. الخلاصة من كذلك هو أن أجهزة الإعلام في عدد كبير من دول تلك المنطقة تعاني من العديد من العوائق والمتاريس ونتيجة لذلك تلجأ تلك الأجهزة الإعلامية لمواربة هذا العجز بتحولها من دورها التوعوي لدور هتافي وتعبوي ضد الأخر الذي يستهدفه دون أن تساعده في التبصير بالمهدد الحقيقي له الذي يهدف لسلب الحقوق في الحياة بكرامة بإنتهاج تكتيكات إعلامية تتهرب من القضايا الأساسية وتركز علي القضايا الثانوية.

(4) الفساد والشفافية

لو قدر لشخص ما أن يسأل عن الموطن الذي نبع منه الفساد، لأشار دون تردد لمنطقة الشرق الأوسط الكبير، بحيث يستشري الفساد في كافة أوصال الدولة ويتبوء أبناء قيادات القيادة العليا في الدولة أعلي المراكز التجارية – وهو أمر ينطبق في دول الأنظمة الجمهورية أو الوراثية تحديداً في الدول العربية – بناءاً علي الإمتيازات التي توفرها لهم الدولة ويتقاضونها إما في شكل عمولات أو بتخصيصهم بمقدار كبير من تعاملات الدولة التجارية في الانظمة التي تدير إقتصادياتها بصورة غير إحتكارية، أما الأنظمة القليلة التي تدير الإقتصاديتها بصورة محكترة فإن الأمر يذهب بكل بساطة لصالح أبناء الدولة المدللين.

أما الشفافية فهي معدومة تماماً في عدد كبير من دول المنطقة فجزء كبير من إيرادات تلك الدول تصرف علي بنود سرية غير معروفة وجزء كبير من قراراتها تتخذ خلف الكواليس، أما الأجهزة الرقابية فتظل ذات سلطات أضعف وباتت (كأسد بلا أنياب) وهو ما يؤدي لإضعاف فعاليتها في أفضل الأحوال ويجعله بالضرورة معدوماً في معظم الحالات.

* الخلاصة

إن منظروا مشروع الشرق أوسطي قد أسسوا مشروعهم من أجل حماية مصالحهم الإستراتيجية عبر خلق تغيرات جوهرية في بنية أنظمة دول المنطقة وتطوير شعوبهم فعليهم أن يدركوا بإن إنتهاج إستراتجية (تجميل الأنظمة بالمساحيق السياسية والاقتصادية) للأنظمة تمثل التهديد المباشر لمصالحهم، وبالتالي فإن عليهم دفع الأنظمة لخلق تحولات (راديكالية) دون إنتهاج للتحولات (المحافظة) التي تجري تعديلات تحافظ علي المضامنية ستزيد الاحتقانات وستزيد الإحساس المتنامي بالظلم والقهر لا سيما في ظل تزايد فروض الحرمان والفقر وهي الأرضية التي تولد الإرهاب والتطرف وتغذي معسكر المتطرفين بالوقود اللازم للجهاد ضد رأس الحية التي تساند أنظمتهم القهرية والمشجعة لها ... في حين أنهم فعلياً يبددون طاقتهم في محاربة ذيل الحية في الوقت الذي تمارس فيه رأسها (أنظمتهم الحاكمة) هويتها في منحهم المزيد من الشقاء والحرمان .... ولذلك فيجب أن يتم تقييم المعطيات والمتغيرات في المنطقة علي أساس المعيار النوعي وليس الكمي بحيث يتم ممارسة المزيد من الضغوط علي النظام المصري مثلاً لدفعه لإقرار الانتخاب المباشر للرئيس دون شروط وبصورة شفافه ونزيهة، بدلاً عن الإشادة بالتجربة الانتخابية المصرية التي مورست فيها كافة الخروقات ابتداءاً من البلطحة وحتي الإقصاء السياسي في محاكمة المنافس الرئيسي للرئيس مبارك (أنور نور) وسجنه ... والترحيب بفوز حماس في انتخابات حرة ونزيه بدلاً من التهديد بمقاطعتها وعدم التعامل معها بإعتبارها خياراً شعبياً حراً ... لأن ذلك ببساطة كفيل بزيادة تشكك وتخوف شعوب المنطقة من التغيير الذي يصب لصالحهم ويمنح المستفدين من حالة الظلام التي تعيشها المنطقة أن يستثمروا تلك المعطيات والمعايير المختلة بأن يقنعوا شعوبهم بالنظر إلي الأصبع الذي يشير للشمس بدلاً عن رؤية الشمس التي يشير إليها الأصبع ...